لانها تدخل في البيع حينئذ تبعا لها فتدخل المفاتيح
تبعا للاغلاق اذ لا ينتفع بكل واحد منهما بدون
الاخر وان لم يكن الغلق مركبا فيها كالنقل لا يدخل
الغلق لعدم الاتصال ولا المفتاح لانه في الساتر
لا يدخل اصلا الا اذا استخفى ذلك فيها اذا دخل
الغلق تبعا فاذ اللمريد خل بنى على اصل القياس
ثم الاصل في جنس هذه المسايل ان الشيء اذا كان
متصلا بالمبيع اتصال قرار دخل في البيع تبعا
والا فلا الا اذا جرى العرف بالدخول فيه كالمفتاح
والسلم المتصل بالبناء يدخل ولو كان من خشب
وغير المتصل لا يدخل والسرير كالسلم لعكد اذكره
في الكافي وهذا في عرفهم وفي عرف اهل
مصر ينبغي ان يدخل السلم وان كان منفصلا
والظلمة لا تدخل في بيع الدار عند ابي حنيفة
رحمه الله وعندهما تدخل اذا كان مفتحها من
داخل وثياب الغلام والجارية لا تدخل في البيع
بغير شرط للعرف الا ان تكون ثيابا مرتفعة
للبس للعرض فلا تدخل الا بالشرط لعدم العرف
اذ العرف في ثياب البذلة والمهنة ثم البايع
بالخيار ان شاء اعطى الذي عليه وان شاء اعطى غيره
لان الداخل بحكم العرف كسوة مثلها لا بعينها
ولهذا لم يكن لها حصة من الثمن حتى لو استحق ثوب
منها لا يرجع على البايع بشيء وكذا اذا وجد بها عيب

ليس

ليس له ان يرد بها ولو وجد بالجارية عيبا كان له
ان يردها بدون تلك الثياب وخطام البعير والحبل
المشدود في عنق الحمار والعذار والبردعة والاكاف
يدخل للعرف بخلاف سرج الدابة ولجامها والحبل
المشدود على قرن البقر والحبل حيث لا يدخل
الا بالشرط لعدم العرف الا ان يكون العرف
بخلافه وفصيل الناقة وفلوة الرمكة وجحش الاتان
والعجول والحمل ان ذهب به مع الام الى موضع
البيع دخل فيه العرف والا فلا قال ولا يدخل
الزرع في بيع الارض بلا تسمية ولا الشرب في
بيع الشجر الا بالشرط لانهما متصلان بهما للمتصل
قرار كالمتاع الموضوع فيها وقال عليه الصلاة
والسلام من اشترى ارضا فيها نخل فالثمرة للبايع
الا ان يشترطها المبتاع رواه ابو داود وغيره
ولا يلزم عليه الحمل حيث يدخل في البيع تبعا وان
كان للفصل لانه جزء الجارية فيكون تبعا لها ولانه
لا يقدر على فصله الا الله تعالى فلا يجعل منفصلا
في ثاني الحال مع وجود الجزية في الحال قال
وينقال للبايع افطمها وسلم المبيع لان ملك
المشتري مشغول بملك البايع وكان عليه تفريغه
وتسليمه كما اذا كان فيه متاع موضوع وقال
الشافعي يترك حتى يظهر صلاح الثمر ليتكفى
الزرع لان الواجب هو التسليم المعتاد وفي التأخير

تمت